

Distr.
GENERAL

S/PRST/1994/46
25 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٣٤١٨، المعقودة يوم ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٤، بشأن نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الصومال"، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي:

"يحيط مجلس الأمن علما بتقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن بشأن الصومال (S/1994/977) وبالاحاطات المقدمة من الأمانة العامة.

"إن مجلس الأمن، وقد روعه مقتل سبعة جنود هنود وجرح تسعة آخرين، بالقرب من بيدوه في ٢٢ آب/أغسطس كانوا يعملون في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، يدين بشدة هذا الهجوم المدبر على أفراد حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة الذين كانوا يقومون بتقديم دعم ومساعدة أساسيين للمجهود الإنساني الذي يبذله المجتمع الدولي في الصومال تنفيذا لولاية مجلس الأمن. ويعرب المجلس عن تعازيه لحكومة الهند وأسر الجنود الذين قدموا التضحية القصوى في مساعدة شعب الصومال.

"ويعرب المجلس عن قلقه البالغ بشأن حالة الأمن المتدهورة في الصومال ويشجب الهجمات والمضايقات الموجهة ضد أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وغيرهم من الأفراد الدوليين العاملين في الصومال.

"ويرى المجلس أن التوصل إلى تسوية سياسية دائمة ما زال شرطا مسبقا لا غنى عنه لإعادة السلم والأمن، واقامة هياكل وخدمات الحكومة المركزية من جديد وبدء عملية الإنهاض والتعمير للبنية الاقتصادية والاجتماعية في الصومال.

"ويشعر المجلس ببالغ القلق لعدم إحراز تقدم في المصالحة بين الفصائل الصومالية. وهو يعرب عن قلقه بوجه خاص لعدم انعقاد مؤتمر المصالحة الوطنية، الذي وافقت عليه الأطراف الخمسة عشر الموقعة على اتفاق أديس ابابا في نيروبي في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤ والذي كان مقررا انعقاده في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤. ويثني المجلس على جهود الممثل الخاص للأمين العام الرامية إلى إعادة تنشيط عملية المصالحة الوطنية، بما في ذلك من خلال تشجيع المبادرات والمؤتمرات المحلية والاقليمية. وفي هذا الصدد، يعلق المجلس أهمية كبرى على التعجيل بتحقيق المصالحة بين العشائر، ولا سيما فيما بين بطون هوية باشتراك جميع المعنيين بالأمر.

"ويشدد المجلس على أن طبيعة واستمرار الدعم والموارد الدوليين اللذين يقدمهما المجتمع الدولي الى الصومال، بما في ذلك استمرار وجود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، يتوقفان إلى حد كبير على تصميم الأطراف الصومالية على تحقيق تسوية سياسية.

"ويذكر المجلس الأطراف الصومالية بأن مستقبل بلدهم في أيديهم ويحثهم مرة أخرى على بذل كل الجهود لدفع عجلة عملية المصالحة السياسية في الصومال الى الأمام.

"ويرى المجلس أن التخفيض المبدئي المقترح من جانب الأمين العام في عدد قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ملائم في الظروف السائدة في الصومال. ويشدد على وجوب إيلاء الاهتمام في المقام الأول لضمان سلامة وأمن أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وغيرهم من الأفراد الدوليين، بما فيهم موظفو المنظمات غير الحكومية. وفي هذا السياق، يؤكد مسؤولية الأطراف الصومالية عن أمن وسلامة هؤلاء الأفراد.

"ويدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى أن يقدم الى المجلس قبل ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بمدة كافية تقريراً موضوعياً عن الاحتمالات المتعلقة بالمصالحة الوطنية في الصومال وعن الخيارات التي يمكن الأخذ بها فيما يتعلق بمستقبل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال".

- - - - -